الف وصحت بائنة ولغت الباقيتان وان كان في مقابلة الثانية فالأولى رجعية ولا فدية والباقيتان باطلتان ولو قال في مقابلة الجميع وقعت الأولى فقط وله نكاح الألف فديه والباقيتان باطلتان ولو قال في مقابلة الجميع وقعت الأولى فقط وله نكاح الألف ولو قال الألف كان وجها حيث لم يقع ما طلقته ولو قالتا طلقتني فانت بريئة من الصداق لم يصح الابراء لوقوعه مشروطا وكان الطلاق رجعيا ولو قالت طلقني على الف فقال انت طالق ولم يذكر الألف فلو ان لم اقصد الجواب يقع رجعيا ولو كانت معه على طلقة فقالت طلقني ثلثا بالف فطلق واحدة كان له ثلث الألف و قبله الألف مع عليها لان معناه كل واحدة من الثلث ليحصل البينونة والثلث مع جهلها بأنه لم يسق لها الا طلقة واحدة فان ادعى عليها قدم قولها مع اليمين وكذا لو قالت بذلت في مقابلة طلقة في هذا النكاح وطلقني في نكاح آخر ولو كانت على طلقتين اثنين مع عليها استحق الجميع ومع جهلها الثلثين وان طلق واحدة استحق الثلث مع جهلها ومع علمها النصف لانها بذلت الألف في تكملة الثلث ويحمل الثلث لان هذه الطلقة لم يتعلق بها من تحريم المغلظة شئ ولو قالت طلقني عشرا بالف وطلقها واحدة فله عشر الالف فان طلقها ثانية فله خمسها فان طلق ثالثة فالجميع على اشكال ولو قالت طلقني ثلثا بالف فقال انت طالق واحدة بالف وبثلثين مجانا فالأقرب ان الأولى لا يقع لانه ما رضي بها الا بالف وهي ما قابل الاثنتان والثنتان بعدها لا يقعان الا ان ياتي بصيغة الطلاق الشرعي فيقع الثانية ويحتمل ان يكون له الأولى ثلث الالف ويحتمل بطلان الفدية ووقوع الأولى رجعيه ولو قال انت طالق واحدة مجانا واثنتين بثلثي الالف وقعت الأولى رجعية وبطلت البقيتان ولو قالت طلقني نصف طلقة بالف او طلق بعضي بالف انطلق وقع رجعيا وفسدت الفدية ولو قال ابوها طلقها واستبرئي من صداقها طلق صح ترجعيا ولم يلزمها الابراء ولا ضمنه الاب ولو كان معه على طلقة فقالت طلقني ثلثا بالف

واحدة في هذا النكاح واثنتين في غيره لم يصح الا اثنتين فاذا طلق الثالثة استحق ثلث الالف المطلب السادس في بقايا مباحث الخلع والتنازع لو قال طلق زوجتك وعلي الالف لزمه الالف مع الطلاق ولا يصح الطلاق بائنا امالو قال خالعها على الف في ذمتي ففي الوقوع اشكال ولو اختلع بوكالتها ثم بان انه كان ربطل والاصح ولو كان المختلع اباها وفي صغره صح بالولاية لا بالوكالة ولو اختلفا في اصل العوض قدم قولها مع اليمين وحصل البينونة من طرفها ولها المطالبة بحقوق العدة و لو اتفقا على القدر واختلفا في الجنس فالقول قولها مع يمينها ولو اتفقا على ذكر القدر واهمال الجنس واختلفا في الارادة قيل يبطل وقيل يقدم قولها وهو اقرب ولو اتفقا على ذكر القدر وفي الجنس الواحد صح الخلع ولو قالت سألتك ثلث طلقات بالف فاجابني فقال بل سألت واحدة فقد اتفقا على الالف وتنازعا في مقدار العوض فيقدم قولها في جعل الالف في مقابلة الثلث فان اقام شاهدا واحدا حلف معه لان وضعه اثبات المال وقوله في عدة الطلاق فان اقام المراة شاهدا واحدا على عدة لم تحلف معه وقيل تحلف معه ولو ادعى عليها الاختلاع فانكرت وقالت اختلعني باجنبي قدم قولها مع اليمين في نفي العوض وباسقوله ولا شئ له على الاجنبي لاعترافه وكذا لو قال خالعتك على الف في ذمتك فقالت بل في ذمة زيد اما لو قالت خالعتك بكذا وضمنه عني فلان او برئه عني لزمها الالف ما لم تكذبه ولو اتفقا على ذكر القدر واختلفا في ذكر الجنس بان ادعى الف درهم فقالت بل الف مطلقا فان صدقته فصداقها راهم فلا بحث والا قدم قولها ويبطل الخلع ولو قالت خالعتك على الف لك في ذمة زيد فطهر براءة ذمته لزمها الالف وكذا لو خالعها على الف في ذمة نفسها فلم يكن به شئ صح ويصح الخلع من الرجل في شرط العوض وقضه وايقاع الطلاق وهو المراة في استدعاء الطلاق والتعليق

التوكيل في ج ٢ ص ٢٠٠ وم

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)